الشريف متحدثا لوسائل الإعلام

جانب من اعتصام المعلمين «تصوير : صالح محمد»

العشرات منهم اعتصموا اعتراضا على القرار في ظل تطبيق عدد منهم الخطوة تجريبيا

بصمة المعلمين أزمة جديدة .. والنواب يدخلون على الخط

أسامة الزيد

بدر نشمي

محمد هايف

عبدالله فهاد

عبدالله الشريف: تطبيق البصمة ولكن بعد عدة أمور على رأسها منحنا كامل حقوقنا واعتماد الهيكل التنظيمي الجديد

طلال العنزي: ليس هدفنا إلغاء البصمة بل مطالبة الحكومة ووزير التربية بدراسة أي قرار قبل صدوره

أسامة الزيد: إيقاف العمل بنظام البصمة للمدرسين إلى أن تتم دراسة عن مدى تأثيره على العملية التعليمية

بدر نشمي: وزير التربية مطالب بالاجتماع مع المعلمين ومن يمثلهم والاستماع لهم والأخذ بملاحظاتهم

محمد هايف: يجب إعطاء المعلم حقه فالتكاليف الإضافية قللت من نشاطه الذهني وتحضيره العلمي

عبدالله فهاد: الاستثمار الحقيقي في الكوادر البشرية لأبناء هذا الوطن يبدأ بالتعليم ودور المعلم في بناء الأوطان

بينما أجرت الهيئات التعليمية والإدارية بمدارس وزارة التربية بصمة الحضور والانصراف كخطوة تجريبية قبل تطبيقها بشكل رسمي، نفذ عدد من أعضاء الهيئة التعليمية اعتصامهم أمام مبنى وزارة التربية صباح أمس، احتجاجا على بدء تطبيق البصمة للمعلمين في المدارس، في ظل أجواء ممطرة.

وأكد المعتصمون أنهم ليسوا ضد تطبيق البصمة، ولكن يجب أن تكون بوضوح ومع بداية العام الدراسي وبعد إقرار الهيكل التنظيمي للوزارة.

وأعلن رئيس تجمع الهيئات التعليمية الناشط التربوي عبدالله الشريف أن اعتصامنا ليس اعتراضا على البصمة بل مع تطبيقها ولكن بعد عدة أمور اهمها منح المعلمين كامل حقوقهم واعتماد الهيكل التنظيمي الجديد وتحديد موعد البصمة مع بداية العام الدراسي مع شرح الية تطبيقها فيما إذا كانت وفقا للدوام المرن ام لا.

وأكد الشريف أنه وكثير من زملائه المعلمين مع تطبيق البصمة وان كانت لا تعني بالضرورة انضباط العملية التعليمية، فمن لا يراقب الله سبحانه وتعالى لن تفرق معه البصمة.

وأوضح أن حقوق المعلمين كثيرة أهمها المستحقات المتأخرة عن الكنترول واللجان وفرق العمل والفاقد التعليمي إضافة إلى الحقوق الوظيفية، مستغربا اثقال كاهل المعلم بالأعمال الادارية وأعمال المقصف والمناوبة وكثير من المهام الأخرى التي تتنافى وطبيعة مهنته.

من جانبه، قال المعلم طلال العنزي ان هدف المعلمين من الاعتصام ليس إلغاء البصمة كما يتصور البعض بل الهدف مطالبة الحكومة ووزير التربية وقياديي وزارة التربية بدراسة أي قرار قبل صدوره.

ولفت العنزي الى أن تطبيق نظام البصمة من الساعة السابعة حتى الثانية ظهرا، بلا تطبيق هيكل تنظيمي وبلا مبررات وبلا حفظ لحقوق المعلم، خاصة أن المعلم يؤدي أدوارا في المدرسة ليست من مهام عمله، حيث يقوم بمهام أخرى، كالمناوبات، الطباعة، المحاسبة بيع في المقصف وينظم حفلات المدرسة وغيرها من مهام.

وأكد أن المعلم ليست لديه مشكلة مع البصمة لكن أولا يجب حفظ حقوق المعلمين، مؤكدا أن الحصة الدراسية هي بصمة المعلم فلو يغيب سيعلم الجميع.

من جهته،أكد مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب أسامة الزيد ضرورة إيقاف العمل بنظام البصمة للمدرسين في وزارة التربية إلى أن تتم دراسة عن مدي تأثيره على العملية التعليمية، وهل سيعود بالنفع على العملية التعليمية أم لا.

وقال الزيد في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة " كثر اللغط في الآونة الأخيرة على تطبيق نظام البصمة على المعلمين في المدارس، وأصبح هناك تجاذب وتقسيم للمجتمع بين مؤيد ومعارض لتطبيق نظام البصمة في المدارس" .

وبين أن الموضوع انقسم بين مؤيد ويرى أنه يدعو إلى الضبط والربط وبين معارض له على أساس أنه يدعو للتسيب، مؤكداً أن هذا الأمر مناف للحقيقة تماما.

وذكر الزيد أنه بتاريخ 17 يناير 2024 اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مع وزارة التربية وكانت هناك ملاحظة عن استمرار عدم قيام وزارة التربية بتفعيل نظام البصمة بالمخالفة لقرارات مجلس الخدمة المدنية.

وقال إن اللجنة وجهت سؤالاً مباشراً وصريحاً لقيادات وزارة التربية لجميع قيادات وزارة التربية ممثلة بوكيلة الوزارة إلى رئيس القسم مفاده عما إذا تمت دراسة تطبيق نظام البصمة أم لا وهل سيعود بالنفع على العملية التعليمية.

وبين الزيد أن الجواب من قيادات وزارة التربية جاء بأنه لا توجد دراسة، مضيفا أن أي قرار سواء هذا القرار أو غيره أو أي قرار يتخذه أي مسؤول يجب أن يثبت أن نظام البصمة سيكون له تأثير إيجابي أو سلبي.

وقال الزيد" اتفقنا مع وزارة التربية على إيقاف هذا الامر إلى حين عمل دراسة ووجهنا كتاباً رسمياً بتاريخ 29 يناير 2024 من لجنة الميزانيات إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد".

وبين أن فحوى الكتاب هي أن اللجنة قررت بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إحالة هذه الملاحظة إلى لجنة شؤون التعليم لدراسة آثار تطبيق البصمة على العملية التعليمية على أن ترفع اللجنة التعليمية تقريرها بهذا الشأن إلى مجلس الأمة.

وذكر الزيد أنه تم الاتصال قبل قليل برئيس اللجنة التعليمية وتم الاستفسار عن هذا الكتاب، مبيناً أن رئيس اللجنة أفاد بأن اللجنة وجهت الدعوة للاجتماع يوم الخميس القادم.

وأوضح الزيد أن وزير التربية قام بتطبيق نظام البصمة بالمخالفة لما تم الاتفاق عليه في لجنة الميزانيات، ولم يحترم الاتفاق مع اللجنة ، كما أن الوزير لم يجتمع مع جمعية المعلمين ولم يسمع رأيهم.

وتساءل الزيد" هل الوزير يريد أن يوصل رسالة إلى أعضاء مجلس الأمة أنه سيتخذ قراراته منفردا؟ وهل نظام البصمة على رأس أولويات التعليم في الكويت بالمخالفة لكل الاتفاقات والأعراف."

ودعا الزيد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ الدكتور محمد صباح السالم بأن يكون له رأي واضح في هذا الشأن والقرارات التي يتخذها وزير التربية، وأن تحترم الحكومة اتفاقاتها داخل اللجان البرلمانية، مؤكداً " لسنا مع أو ضد تطبيق نظام البصمة ولكن أي قرار سيتخذ في الدولة لابد أن يكون مبنياً على دراسة."

بدوره، قال النائب بدر نشمي إن «تطوير المنظومة التعليمية لا يرتبط حصراً بتطبيق البصمة على المعلمين»، لافتا إلى أن «تطوير المناهج ومهارات المعلم والتشجيع على التفرغ العلمي والاهتمام بالدراسات والبحث العلمي أيضاً ضرورة يجب النظر إليها».

وأضاف: «وزير التربية مطالب بالاجتماع مع المعلمين ومن يمثلهم والاستماع لهم والأخذ بملاحظاتهم حول حقوقهم ونظرتهم في كيفية تطوير المنظومة التعليمية».

من جانبه، قال النائب محمد هايف، في تعقيب له على قرار وزارة التربية بتطبيق البصمة على المعلمين، «يجب إعطاء المعلم حقه قبل إضافة أي تكاليف جديدة، فالمعلم يحتاج إلى تخفيف التكاليف التي قللت من نشاطه الذهني وتحضيره العلمي».

وأضاف «تصحيح عملية التعليم تبدأ من تحرير المعلم من العمل الإداري ومراقبة الطلبة في الفرص ودخول وخروجهم من المدرسة، ورصد الدرجات بعد الدوام دون مقابل».

من ناحيته، طالب النائب عبدالله فهاد الحكومة ممثلة بوزير التعليم بإلغاء قرار البصمة، داعيا إلى إدراك «ما يعانيه الجسد التعليمي في الكويت من أمراض مزمنة في الهيكل التنظيمي، وتسكير الشواغر في وزارته والالتقاء بالمعلمين على أرض ميدانهم التعليمي الشاق والتعرف على مشاكل التعليم من أهل المهنة».

وقال فهاد «إن الاستثمار الحقيقي في الكوادر البشرية لأبناء هذا الوطن يبدأ بالتعليم، ودور المعلم المهم والمحوري في بناء الأوطان، لذلك يجب تهيئة بيئة عمل مليئة بالثقة تساعدهم على أداء هذا الدور الكبير والحيوي، بدلاً من التعامل معهم بنظام البصمة».

لتنفيذ ثلاثة مشاريع تختص بتركيب وتشغيل وتقديم خدمات التدريب والضمان والصيانة والدعم الفني

«الطيران المدني» وقعت عقدا بـ 8 ملايين دينار مع شركة ألمانية لتنفيذ 3 مشاريع بمطار الكويت

خلال توقيع العقد

الطرفان بعد تبادل نسخ الاتفاقية

وقعت الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية أمس الأحد عقدا مع شركة «ليوناردو» الألمانية لتنفيذ ثلاثة مشاريع تختص بتركيب وتشغيل وتقديم خدمات التدريب والضمان والصيانة والدعم الفني في مطار الكويت الدولي بقيمة تبلغ نحو 8 ملايين دينار كويتي «نحو 9ر25 مليون دولار أمريكي».

وتولى توقيع العقد من الجانب الكويتي المدير العام للطيران المدني بالتكليف عماد الجلوي ومن جانب الشركة الألمانية المدير التنفيذي ماوريتسيو دي متري.

وقال الجلوي لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» عقب توقيع العقد إن المشروع يهدف إلى توفير نظام بيانات حالة الطقس في مطار الكويت الدولي مما يوفر أقصى درجات الأمن والسلامة للملاحة الجوية.

وذكر أن مدة العقد تبلغ 913 يوما للمشروعين الأول والثاني و730 يوما للمشروع الثالث تليها أربع سنوات «ضمان وصيانة».

من جانبه قال نائب المدير العام لشؤون التخطيط والمشاريع سعد العتيبي لـ»كونا» إن المشروع عبارة عن مجموعة من الأنظمة تتكون من نظام قياس سرعة الرياح القاطعة ونظام كشف الاضطرابات الجوية في مراحل الهبوط الأخيرة.

وأضاف العتيبي أن المشروع الأول عبارة عن نظام الإنذار المبكر لقص الرياح والمشروع الثاني نظام الكشف عن الاضطرابات الموجهة لمهبط الطائرات مع الاستشارات في حين أن المشروع الثالث عبارة عن نظام شبكة رادار الطقس دوبلر المدمجة.